



Higher Council for Affairs of Persons with Disabilities
المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين

تقرير مسحي:

الأشخاص ذوي الإعاقة احتياجات منطقة المشاريع

تنفيذ: المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص المعوقين

بالتعاون مع الديوان الملكي العامر

تشرين الثاني ٢٠١٧

الفهرس

الصفحة	الموضوع	الرقم
٣	فريق العمل	١
٤	الملخص التنفيذي	٢
٦	المقدمة	٣
٧	الفصل الأول: واقع منطقة المشاريع	٤
٨	الفصل الثاني: أهداف مسح منطقة المشاريع وأدواته	٥
٩	الفصل الثالث: نتائج المسح الميداني	٦
٢٣	الفصل الرابع: تحليل النتائج	٧
٢٦	الفصل الخامس: التوصيات	٨
٢٧	الملاحق	٩

فريق العمل

قام بتنفيذ هذا المشروع موظفي المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبإشراف مباشر من مديرية المعايير وضبط الجودة خلال العام ٢٠١٧، ويتقدم المجلس بجزيل الشكر والامتنان لكل من التالية أسماءهم:

الرقم	الاسم	الرقم	الاسم
١	إبراهيم علي الزبون	١١	عبد الإله جمال القاضي
٢	أحمد بسام حميدة	١٢	عبد الكريم محمد القوص
٣	أسامة ممدوح المساعفة	١٣	محمد جمعة سليمان البريقي
٤	أسعد محمد شكور	١٤	محمد صالح المومني
٥	أنس سلامة الطوال	١٥	مروة تيسير حيدر
٦	توفيق فرحان البزور	١٦	منتصر عبد الرحيم أبو صلاح
٧	المعتصم محمد البكار	١٧	نادر قدسي سلمان
٨	حنين داود شحادة	١٨	هالة اسماعيل حمد
٩	سامر زكي عبد الرحمن	١٩	يزن محمد شوكت الخليبي
١٠	صالح ضيف الله عودات	٢٠	يوسف عزات حرفوش

الملخص التنفيذي

لاحقاً لزيارة جلاله الملك عبد الله الثاني ابن الحسين لمنطقة المشارع بتاريخ ٨/١٠/٢٠١٧، وتنفيذاً لتكليف الديوان الملكي العامر بتنفيذ مسح لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهام اعتباراً من ١٥/١٠/٢٠١٧ فقد قام المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص المعوقين وخلال شهر تشرين الأول من العام ٢٠١٧ بمسح ميداني لمنطقة المشارع في الشونة الشمالية. وهدف المجلس من عملية المسح الإجابة عن العديد من الاستفسارات حول أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة والوقوف على أبرز احتياجاتهم وأسرهام القاطنين في نفس المنطقة.

ولتحقيق أهداف المسح قام المجلس بعدة إجراءات تتضمن تطوير سياسات ونماذج محددة لضمان السرية وأخذ الموافقة المسبقة لرب الأسرة بالإضافة لانتداب كفاءات من موظفي المجلس والزملاء من وزارة التنمية الاجتماعية وأهل المنطقة من المجتمع المدني للتأكد من تنفيذ الزيارة على أكمل وجه. حيث شارك في تنفيذ المسح خمس وعشرون موظفاً من كوادر المجلس الأعلى بمختلف المهام بالإضافة إلى أربعة من الزملاء في وزارة التنمية الاجتماعية وما يزيد عن ثلاثين متطوعاً من المجتمع المدني.

كما قام المجلس بالعمل على تصميم استمارة لدراسة الاحتياجات الخاصة بالأسرتم تطويرها لاحقاً بالتعاون مع الديوان الملكي ودائرة الإحصاءات العامة ووزارة التنمية الاجتماعية للإجابة على تساؤلات الجهات ذات العلاقة. كما نفذ فريق المجلس زيارة استطلاعية حدد بناءً عليها خطة عمل توضح خطوات تنفيذ المسح والمدة الزمنية المتوقعة وفرق العمل المشاركة بحسب البيانات المتوفرة لدى الجهات ذات العلاقة وهي: مكتب التنمية الاجتماعية بالمنطقة، وجمعية أصحاب الهمم للمعوقين، وغيرها من المؤسسات العاملة في المنطقة، بالإضافة إلى طرق الأبواب من خلال التواصل مع الجمهور والمتطوعين ووجهاء المنطقة.

نفذ المجلس المسح على العديد من الأسر التي تعيش بالمنطقة وعددها (٥٠٤) أسر، منهم (٤٨٢) أسرة تعيش تحت خط الفقر بحسب بيانات الدخل. وبلغ عدد الأسر التي يوجد فيها أشخاص ذوي إعاقة (٤٥٤) أسرة فقط. وكان من الملاحظات الواجب الوقوف عندها عدم توفر خدمات الحياة الأساسية: الصحية، التعليمية، المهنية، والبيئة الآمنة.

وقد أظهر المسح وجود (٥٧٠) شخصاً من الأشخاص ذوي الإعاقة موزعين على (٤٥٤) أسرة، كان من أكثر الإعاقات انتشاراً الإعاقة الجسدية وتشمل ذوي الإعاقة الجسدية والشلل الدماغي بنسبة (٤١%) ثم الإعاقة الذهنية والتوحد بنسبة (٢٣%) ثم الإعاقة الحسية السمعية والبصرية بنسبة (١٣%) ثم باقي الإعاقات النفسية والعصبية والمتعددة بنسبة (٣٣%). ومن خلال تحليل البيانات لـ (٢٤٦) شخصاً من ذوي الإعاقة تبين أن أكثر من (٦٣%) منهم من ذوي الإعاقات الشديدة و(١٨%) من ذوي الإعاقات المتوسطة، و(٥%) من ذوي الإعاقات البسيطة، في حين هناك (١٤%) منهم غير محدد بسبب عدم توفر تشخيص لحالات الإعاقات في المنطقة.

وبحسب الاحتياجات فقد بين المسح وجود احتياجات ذات أولوية مثل إعادة تأهيل البنية التحتية وتعبيد الشوارع ومراعاة السلامة والنظافة العامة في الطرق، بالإضافة لتطوير الخدمات الصحية وتهيئة المدارس الحكومية لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة.

كما اشتملت الزيارات للمؤسسات الصحية والتعليمية والمهنية العاملة بالمنطقة وتبين العديد من الاحتياجات في هذه المؤسسات وكان من أهمها: التسهيلات والترتيبات البيئية لإمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة وبخاصة للخدمات التعليمية والمهنية، وضعف التوعية والتدريب للكوادر العاملة، ونقص الكوادر المتخصصة.

احتوى هذا التقرير على ملخص تنفيذي للتقرير ومقدمة وأهداف التقرير وأدواته بالإضافة لبيانات مرتبطة بالمنطقة وإجراءات العمل ونتائج المسح الميداني وتحليل النتائج والتوصيات والملاحق. كما قام المجلس بإصدار هذا التقرير بعد تحليله والانتها من عملية المسح الأولي وبنى التوصيات بعد مراجعة دقيقة للوثائق التي أرفقت بهذا التقرير.

ختاماً... نأمل أن يكون هذا التقرير المفصل عن أعداد واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في منطقة المشارع وأن يكون على القدر المطلوب من الدقة واستيفاء البيانات اللازمة لإيصال الدعم اللازم وبأسرع وقت ممكن بحسب توجيهات سمو رئيس المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين الأمير مرعد بن رعد بن زيد حفظه الله.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

المقدمة

جاءت زيارة جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه إلى منطقة المشارع في الأغوار الشمالية للوقوف على احتياجات هذه المنطقة عامة واحتياجات الأسر وخاصة أسر الأشخاص ذوي الإعاقة، وكانت اللفتة الإنسانية الكريمة من صاحب الجلالة محركاً ودافعاً لمسح ودراسة المنطقة والقاطنين فيها بشكل ميداني وتفصيلي لوضع جلالته في صورة الاحتياجات الحقيقية لهذه المنطقة.

وبناء على التوجيهات من الديوان الملكي العامر بكتابه للمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص المعوقين الذي جاء اعتباراً من ٢٠١٧/١٠/١٥ قام المجلس بتشكيل فريق متخصص من الكفاءات العلمية والخبرات العملية في عدة مجالات أبرزها: التربية الخاصة، الإرشاد، والبحث الاجتماعي لتنفيذ مسح ميداني متخصص لأعداد الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرههم وبعض الأسر الأشد فقراً والوقوف على تفصيل لاحتياجاتهم الفعلية الملحة والعاجلة.

وقد تم تطوير أدوات مسحية متخصصة لتوفير البيانات المرتبطة بهذه الأسر وتحديد احتياجاتهم بالتعاون مع موظفي دائرة الإحصاءات العامة ووزارة التنمية الاجتماعية والمجتمع المحلي بإشراف من الديوان الملكي العامر. حيث تجاوب مع المسح أهالي المنطقة والمؤسسات الحكومية والتطوعية والخاصة بكافة القطاعات الصحية والتعليمية والمهنية.

اشتمل المسح للأسر وللمؤسسات في منطقة المشارع والاطلاع على مستوى الخدمات المقدمة فيها، ومدى سهولة وصول الأشخاص ذوي الإعاقة لتلبية احتياجاتهم من هذه المؤسسات. وقد ساهم الجميع بتوفير البيانات اللازمة بأسرع وقت مما ساعد على تنفيذ المسح بحسب توجيهات الديوان الملكي بأسرع وقت ممكن.

وعليه فإننا إذ نقدم في طيات هذا التقرير خلاصة جهد حثيث من العاملين المتخصصين، فإننا نأمل أن نكون وضعنا فيه الاحتياجات الحقيقية لهذه المنطقة وأبنائها ليتسنى لصاحب الرأي والقرارات اتخاذ الإجراءات التي من شأنها خدمة المواطنين على أكمل وجه يرضي سيد البلاد سيدنا عبد الله الثاني ابن الحسين ويقر عينه ويشرح صدره.

الفصل الأول: واقع منطقة المشاريع

جمع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص المعوقين البيانات المتعلقة بالمنطقة من خلال عدة مصادر ليتسنى العمل على هذا المسح بطريقة علمية منظمة تشمل جميع الأسر أصحاب العلاقة، وكان من ضمن هذه المصادر: دائرة الإحصاءات العامة، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الصحة، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، وزارة التربية والتعليم، الدفاع المدني، الأحوال المدنية، المركز الأمني، وبلدية طبقة فحل.

كما تم التواصل مع أهالي المنطقة من خلال وجهاء المنطقة (المخاتير) والجمعيات العاملة مع الأشخاص ذوي الإعاقة مثل: جمعية أصحاب الهمم للمعوقين، والمبادرات الشبابية مثل: مبادرة فرسان التغيير، والإذاعة المحلية في منطقة المشاريع، وصفحات التواصل الاجتماعي الناشطة في المنطقة.

وبناء عليه تم توفير قاعدة بيانات تشمل: المؤسسات العاملة مع الأشخاص ذوي الإعاقة، الدعم الشهري المقدم من صندوق المعونة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة، التعداد السكاني والأرقام المرتبطة بمنطقة المشاريع بحسب نتائج المسح السكاني للمملكة عام ٢٠١٥، بيانات الأشخاص ذوي الإعاقة بحسب مسح وزارة التنمية الاجتماعية، بيانات الأشخاص ذوي الإعاقة بحسب مسح جمعية أصحاب الهمم للمعوقين، وغيرها من الإحصاءات.

أظهرت البيانات وجود فجوة في العديد من النتائج وتضارب في الأرقام، فمثلاً: بلغ عدد الأشخاص ذوي الإعاقة بحسب كشف وزارة التنمية الاجتماعية (١٣٨) شخصاً من الأشخاص ذوي الإعاقة، في حين بلغ عدد الأشخاص ذوي الإعاقة بحسب الكشف الوارد من جمعية أصحاب الهمم للمعوقين (٣٠٨) أشخاص من ذوي الإعاقة في حين بلغ عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في مسح دائرة الإحصاءات العامة للعام ٢٠١٥ (٢١١٢) شخصاً من الأشخاص الذين يعانون من الصعوبات الوظيفية بحسب تعريف مجموعة واشنطن للإعاقة والمستخدم في المسح.

وعليه كان من الضروري الوقوف على مدى صحة البيانات المتوفرة عن أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة والإعاقات ومدى شدتها، الوضع الاقتصادي، إمكانية الوصول لمختلف الخدمات الصحية والتعليمية والمهنية، والعاملين منهم والقادرين على العمل، وغيرها من البيانات المرتبطة باحتياجاتهم واحتياجات أسرهم.

الفصل الثاني: أهداف مسح منطقة المشاريع وأدواته

أولاً، أهداف مسح منطقة المشاريع:

هدف المسح بحسب كتاب الديوان الملكي العامر، والاجتماع المشترك مع دائرة الإحصاءات العامة ووزارة التنمية الاجتماعية والديوان الملكي للإجابة على التساؤلات الآتية:

١. تحديد أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة في منطقة المشاريع.
٢. تحديد أعداد الأسر للأشخاص ذوي الإعاقة في منطقة المشاريع.
٣. تحديد الاحتياجات المرتبطة بالأشخاص ذوي الإعاقة من وجهة نظر الإعاقة أنفسهم.
٤. تحديد الاحتياجات المرتبطة بمنطقة المشاريع عامة من وجهة نظر الأسر عينة الدراسة.
٥. تحديد الاحتياجات المرتبطة بالمؤسسات في منطقة المشاريع، ليتسنى لها تقديم الخدمات المتخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة.

ثانياً، أدوات المسح في منطقة المشاريع:

طوّر المجلس الأعلى استناداً على استمارة دائرة الإحصاءات العامة والتنمية الاجتماعية استمارة تجيب على العديد من التساؤلات المدرجة على أهداف الدراسة بالإضافة لمجموعة من التساؤلات التي توفر البيانات المرتبطة بإمكانية الوصول ومدى التوعية التي تقدم للأشخاص ذوي الإعاقة عن حقوقهم في القانون الجديد للأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها من البيانات.

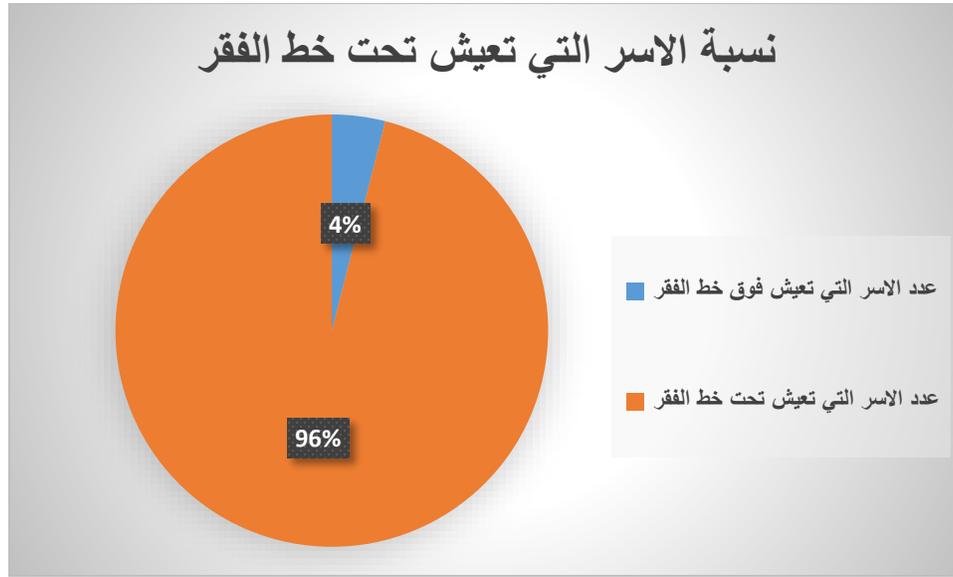
ووضعت لتحقيق هذه الغاية استمارتين: الأولى لدراسة احتياجات الأسر، والثانية لدراسة احتياجات المؤسسات العاملة مع الأشخاص ذوي الإعاقة. كما تم تطوير حقيبة لفرق الزيارات اشتملت على: أهداف الزيارة، إجراءات الزيارة، موافقة ولي الأمر لتنفيذ الزيارة، التعهد بالسرية لفريق الزيارة، مدونة السلوك، ونموذج الزيارة.

الفصل الثالث: نتائج المسح الميداني

أولاً، نتائج مسح الأسر:

١. عدد الأسر (عينة التقرير): بلغ عدد الأسر التي أجري لها مسح احتياجات (٥٠٤) أسرة، منها (٤٥٤) أسرة فيها أشخاص ذوي إعاقة. و(٥٠) أسرة من الأسر الأشد فقراً.

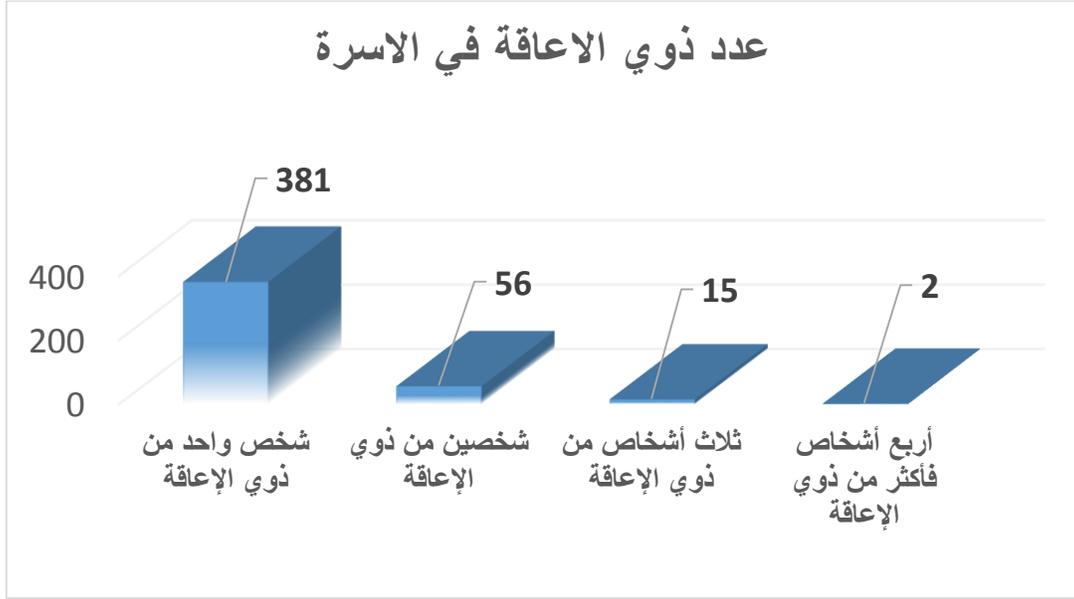
٢. عدد الأسر التي تعيش تحت خط الفقر: بلغ عدد الأسر التي تعيش تحت خط الفقر من عينة التقرير (٤٨٢) أسرة وبنسبة (٩٦%).



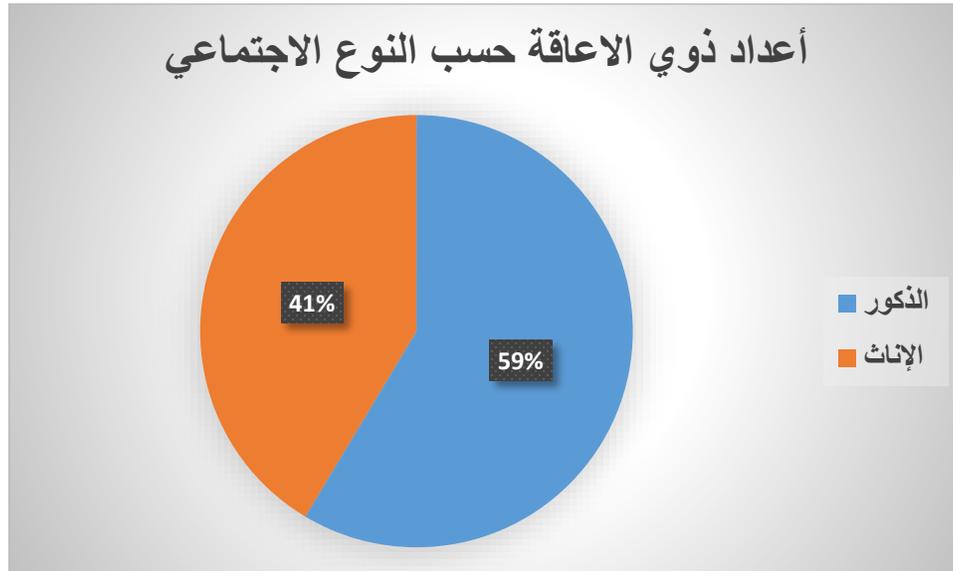
٣. عدد الأسر التي تمتلك مسكناً تعيش فيه: بلغ عدد الأسر التي تعيش في مسكن مملوك من عينة التقرير (٢٩٣) أسرة وبنسبة (٥٨%)، بينما كان عدد الأسر من ذوي الإعاقة الذين يعيشون في مسكن مملوك (٢٧٩) أسرة وبنسبة (٦١%).

٤. عدد الأسر التي تلقت برامج توعية في التعامل مع الإعاقة: بلغ عدد الأسر التي تلقت برامج توعية للتعامل مع الإعاقة (٢٦) أسرة وبنسبة (٥%) فقط من عينة التقرير.

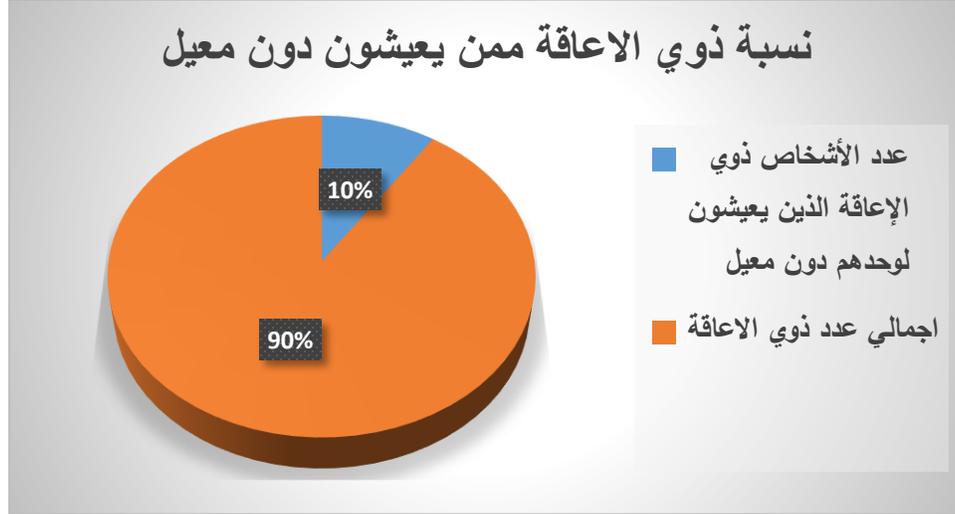
٥. عدد الأشخاص ذوي الإعاقة بحسب المسح: بلغ عدد الأشخاص ذوي الإعاقة (٥٧٠) شخصاً من ذوي الإعاقة موزعين على (٤٥٤) أسرة في منطقة المشارع. منهم عائلتين فيها أربع أشخاص ذوي إعاقة، و(١٥) عائلة في كل منها ثلاث أشخاص من ذوي الإعاقة، و(٥٦) عائلة في كل منها شخصين من ذوي الإعاقة، و(٣٨١) عائلة فيها شخص واحد من ذوي الإعاقة.



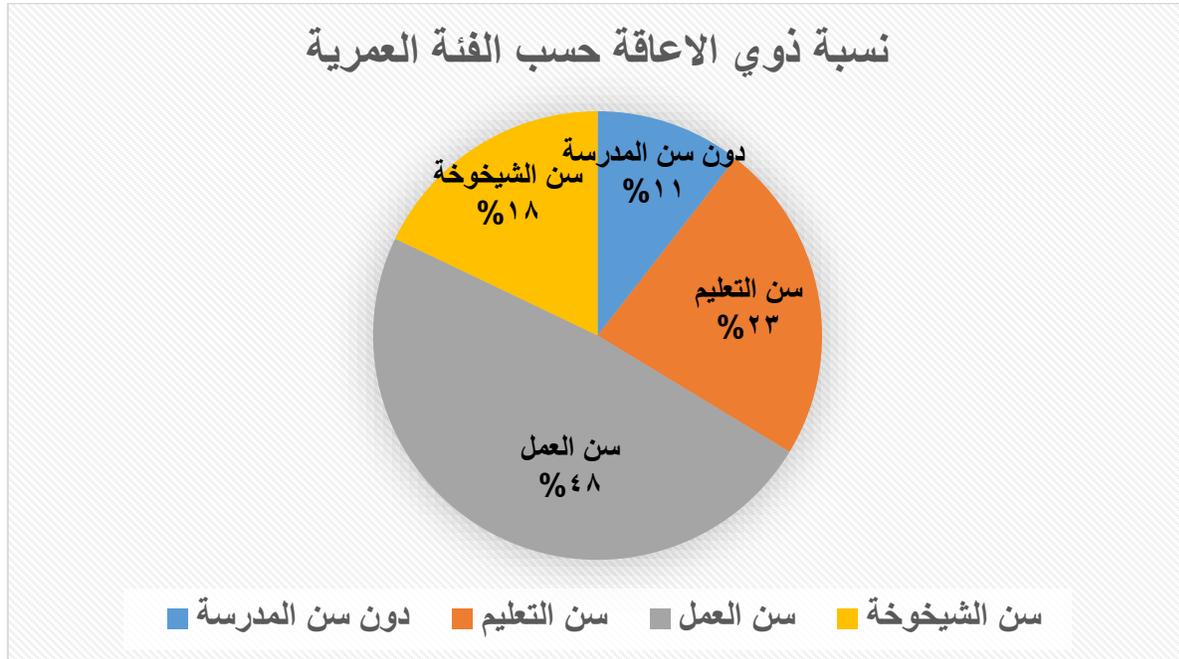
٦. عدد الأشخاص ذوي الإعاقة موزعين حسب الجنس: توزع الأشخاص ذوي الإعاقة والبالغ عددهم (٥٧٠) بحسب الجنس إلى (٣٣٤) شخصاً من الذكور بنسبة (٥٩%) و(٢٣٦) من الإناث بنسبة (٤١%).



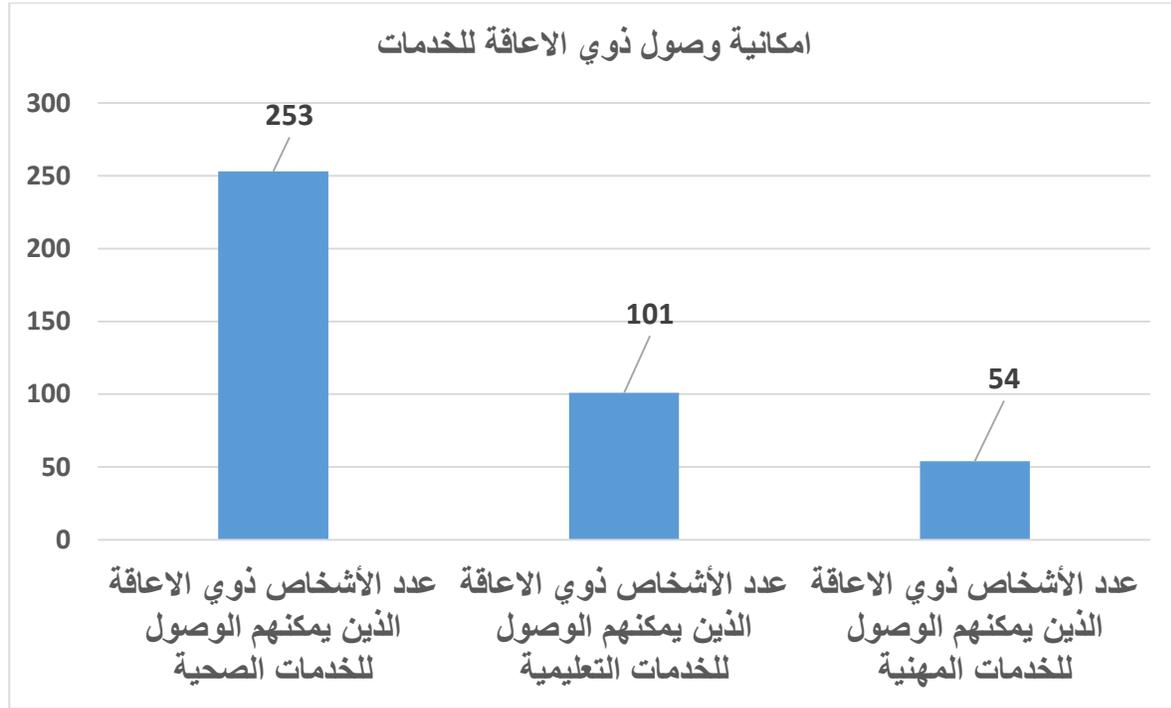
٧. عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون لوحدهم دون معيل: بلغ عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون بلا معيل من غير ذوي الإعاقة في نفس الأسر (٦٠) شخصاً ونسبة (١٠%) من العدد الإجمالي.



٨. عدد الأشخاص ذوي الإعاقة موزعين حسب الفئة العمرية: بلغ عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين تقل أعمارهم عن ٦ سنوات (٦٠) ونسبة (١١%) والأشخاص ذوي الإعاقة في سن التعليم (١٣٢) بنسبة (٢٣%) والأشخاص ذوي الإعاقة في سن العمل (٢٧٦) بنسبة (٤٨%).



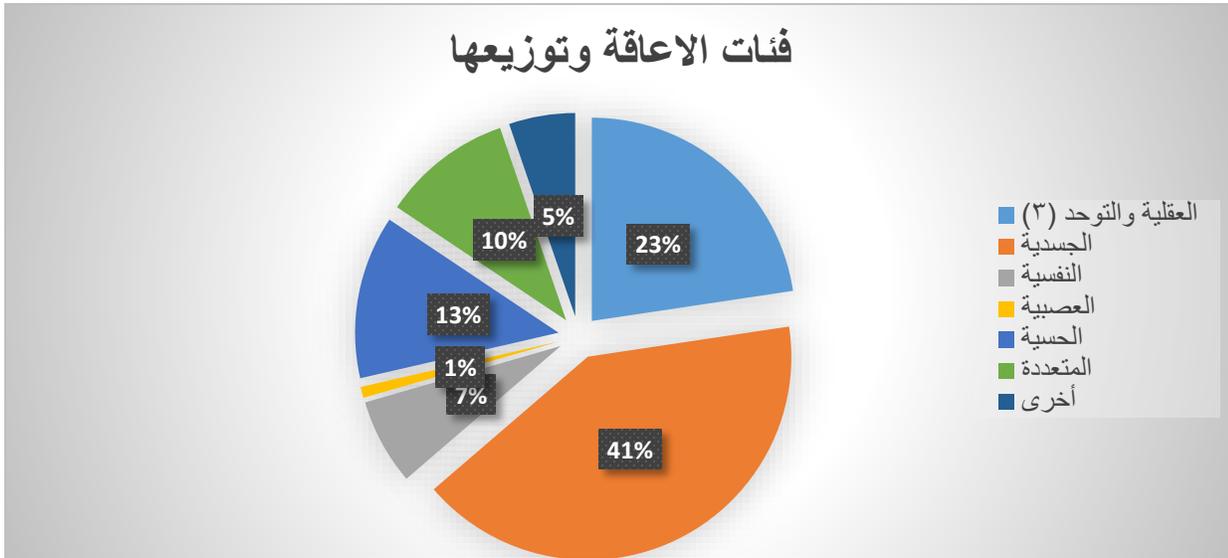
٩. إمكانية الوصول: كان عدد الأشخاص الذين يمكنهم الوصول إلى الخدمات الصحية من أكثر النتائج وكانت نسبتهم (٤٤%) بينما جاء التعليم بعدها بنسبة (١٧%) ثم الخدمات المهنية ونسبة (٩%).



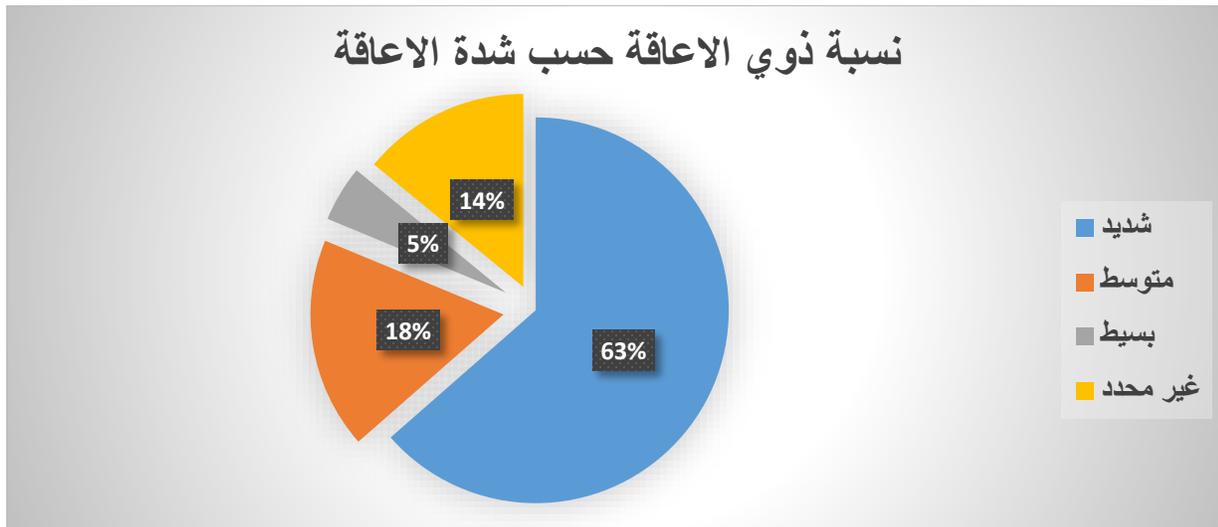
١٠. عدد الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل: بلغ عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الملتحقين بعمل في منطقة المشاريع (٢٣) شخصاً وبنسبة (٤%) فقط من إجمالي عدد الأشخاص ذوي الإعاقة.

١١. عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون بمسكن مملوك غير آمن وبحاجة إلى ترميم: بلغ عدد المساكن المملوكة لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة التي تحتاج إلى ترميم وبشكل عاجل (٩٣) مسكناً وبنسبة (٣٣%) من المساكن في منطقة المشاريع.

١٢. عدد الأشخاص ذوي الإعاقة بحسب فئة الإعاقة: بلغ عدد الأشخاص ذوي الإعاقة من فئة الإعاقة الجسدية (٢٣٤) شخصاً بنسبة (٤١%) ثم الإعاقة العقلية والتوحد (١٢٩) بنسبة (٢٣%) ثم الحسية (٧٤) شخصاً بنسبة (١٣%) ثم المتعددة (٥٩) شخصاً بنسبة (١٠%) ثم النفسية (٣٩) شخصاً بنسبة (٧%) ثم العصبية (٥) أشخاص بنسبة (١%) ثم إعاقات ومشكلات صحية أخرى (٣٠) شخصاً بنسبة (٥%).



١٣. عدد الأشخاص ذوي الإعاقة بحسب شدة الإعاقة: بلغ عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين تم تحديد شدة إعاقته من العينة (٢٤٦) شخصاً فقط منهم الإعاقة الشديدة ما نسبتها (٦٣%) ثم المتوسطة (٢٢%) ثم البسيطة (٥%) فقط بينما لم تحدد شدة الإعاقة للباقيين لعدم توفر تشخيص للحالات ذوي الإعاقة بالمنطقة.



ثانياً، نتائج مسح المؤسسات:

١. المؤسسات التي تم زيارتها: تم زيارة المؤسسات التالية:
 - مكتب تنمية المشاريع يوم الاثنين ١٦/١٠/٢٠١٧.
 - جمعية أصحاب الهمم للمعوقين يوم الاثنين ١٦/١٠/٢٠١٧.
 - جمعية المشاريع الخيرية يوم الثلاثاء الموافق ١٧/١٠/٢٠١٧.
 - مدرسة المشاريع الثانوية الشاملة للبنات يوم الثلاثاء الموافق ١٧/١٠/٢٠١٧.
 - معهد التدريب المهني / المشاريع يوم الثلاثاء ١٧/١٠/٢٠١٧.
 - مستشفى أبي عبيدة يوم الأحد ٢٢/١٠/٢٠١٧.
 - متصرف لواء الأغوار يوم الأحد ٢٢/١٠/٢٠١٧.
 - مديرية التربية والتعليم يوم الثلاثاء ٢٤/١٠/٢٠١٧.
 - صندوق المعونة الوطنية يوم الثلاثاء ٢٤/١٠/٢٠١٧.
 - المدارس الحكومية يوم الاربعاء ٢٥/١٠/٢٠١٧.
 - بلدية المشاريع يوم الاربعاء ٢٥/١٠/٢٠١٧.
 - مكتب الأحوال المدنية يوم الخميس ٢٦/١٠/٢٠١٧.
 - مركز الأمن العام لمنطقة المشاريع يوم الخميس ٢٦/١٠/٢٠١٧.
 - مركز صحي المشاريع يوم الخميس ٢٦/١٠/٢٠١٧.
 - مديرية الدفاع المدني يوم الخميس ٢٦/١٠/٢٠١٧.
٢. الواقع والاحتياجات لهذه المؤسسات:

*مكتب تنمية المشاريع:

يقع مبنى مكتب تنمية المشاريع في مبنى مملوك لبلدية المشاريع ويقع المكتب في الطابق الثاني، يفتقر المبنى الى الترتيبات التيسيرية للأشخاص ذوي الاعاقة حيث أن الدرج الى المكتب بحاجة الى إعادة ترميم. يوجد في المكتب (ستة) موظفين منهم المديرية وباحثة وخازن (أمين مستودع) ورئيس قسم ديوان ومراسل وكاتب والذي هو على وشك التقاعد. حيث يقوم الموظفون بالتعاون مع الأشخاص ذوي الاعاقة وذلك بالنزول اليهم في حال عدم تمكنهم من الصعود.

*جمعية أصحاب الهمم للمعوقين:

تم زيارة جمعية أصحاب الهمم للمعوقين من قبل جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين خلال زيارته لمنطقة المشارع بتاريخ ٨/١٠/٢٠١٧. وعليه قام فريق المجلس بزيارة الجمعية للاطلاع على خدماتها والبيانات المتوفرة لديها. الجمعية مسجلة لدى سجل الجمعيات منذ تاريخ ٦/ شباط/ ٢٠١١ وتحمل رقماً وطنياً (٢٠١١٠١٢١٠٠٠٠٤) ويتكون مجلس ادارة الجمعية من (سبعة) أشخاص خمسة منهم من ذوي الاعاقة واثنين من أولياء للأشخاص من ذوي الاعاقة.

وقد سبق للجمعية أن تلقت تمويل من جهات مختلفة وبفترات مختلفة مثل مكرمة جلالة الملك والتي توزع من خلال الديوان الملكي العامر ووزارة التنمية الاجتماعية ووزارة التخطيط. وتبين من خلال الزيارة أن مبنى الجمعية مستأجر، للجمعية روضة تقدم خدمات دمج ل (١٢) طفل من ذوي الاعاقة بالاضافة الى قروض لمشاريع زراعية صغيرة بالاضافة الى مساعدات عينية تقدم للجمعية من قبل متبرعين ويتم تزويد بعض الأسر الأشد فقرا بها.

احتياجات الجمعية:

تم الوقوف على احتياجات الجمعية حيث أفاد مدير الجمعية الدكتور عدنان كفريني بأن الجمعية بحاجة الى استحداث وحدة علاج طبيعي، ترخيص صفوف تقدم خدمات لذوي الاعاقة الذهنية، أثاث مكتبي للطلبة ذوي الاعاقة وأدوات وألعاب تعليمية للطلبة بالاضافة الى دورات تدريبية متخصصة في مجال الاعاقة للمعلمين والعاملين في الجمعية.

*جمعية المشارع الخيرية:

الجمعية مسجلة لدى سجل الجمعيات في وزارة التنمية الاجتماعية منذ تاريخ ١٥/ تموز/ ٢٠١٢ وتحمل الجمعية الرقم الوطني (١٩٨٥٠١٢١٠٠٠٠١) وتقدم الجمعية خدماتها لذوي الاعاقة العقلية البسيطة والمتوسطة ويبلغ عدد العاملين في الجمعية (خمسة) منهم أذانة وسائق وقد تبين من خلال الزيارة أن مبنى الجمعية بحاجة الى صيانة بشكل عام وبخاصة فيما يتعلق بالغرف الصفية والوحدات الصحية حيث سبق للجمعية الحصول على تمويل من المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة ووزارة التنمية الاجتماعية والاتحاد العام للجمعيات الخيرية.

احتياجات الجمعية:

وقد تم الوقوف على احتياجات الجمعية حيث تبين أن الجمعية بحاجة الى وسائل تعليمية ومقاعد للطلبة ومكيفات جديدة بالاضافة الى ساحة ألعاب خارجية وتوفير قاعة ليتم استخدامها كقاعة متعددة الأغراض.

فيما يتعلق بالدعم الفني فإن الجمعية بحاجة الى دورات متخصصة في مجال الاعاقة وتحديدًا في مجال التوحد وتعديل السلوك ودورات في التربية الجنسية وصعوبات التعلم ودورات لغة اشارة.

*مدرسة المشاريع الثانوية الشاملة للبنات:

المدرسة حكومية تقدم خدمة التعليم من الصف العاشر ولغاية التوجيهي عدد الطالبات الملتحقات (٣٥٦ طالبة) في أربعة عشر شعبة ويتوفر لدى المدرسة كادر وظيفي يتكون من ثمانية وعشرون معلمة وستة اداريات (منهم ثلاث من العاملات في المختبر) بالاضافة الى ثلاث مستخدمات وحارس. وقد أفادت مديرة المدرسة السيدة لطيفة راضي هواري بأن هنالك عدد يتراوح من ثلاثون الى أربعون طالبة تعاني من تدني في التحصيل الأكاديمي لكن لا يوجد أية جهة تقوم بتشخيص الطالبات للتأكد من وجود صعوبات أو بطء تعلم لدى الطلبة. وهذا يستدعي وجود خدمة شبيهة بغرف المصادر لتقديم الخدمة لهؤلاء الفتيات.

احتياجات المدرسة:

المدرسة بحاجة الى صيانة حيث أن المدرسة مبنية على أرض زراعية مما يؤدي الى تشققات في الجدران والبناء كما أن المدرسة بحاجة الى مقاعد جديدة للطالبات بالاضافة الى استحداث مشغل اقتصادي منزلي (مطبخ انتاجي) لتدريب الفتيات على انتاج مثل هذه المنتجات. بالاضافة الى تدريب كادر المعلمات على مفاهيم التربية الخاصة والاعاقة وكيفية التعامل معها.

*معهد التدريب المهني:

يقوم معهد التدريب المهني في منطقة المشاريع بتقديم دورات في مجالات مختلفة للأشخاص ذوي الإعاقة حيث قدم المركز ومنذ عام ٢٠١١ دورات تدريبية لـ (١٧٣ متدرب) ويخدم المعهد منطقة لواء الأغوار الشمالية.

احتياجات المعهد:

قام مدير معهد التدريب المهني المشاريع السيد ضياء الدين المنسي بعقد لقاء تشاوري مع موظفي المعهد و بعض الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة والمهتمة بالتدريب المهني للوقوف على احتياجات المنطقة في مجال التدريب المهني نسرد فيما يلي أهمها:

- صيانة جميع المشاغل والأقسام في المعهد.
- تحديث التجهيزات الموجودة في المشاغل وتكييفها لتناسب مع الأشخاص ذوي الإعاقة وطبيعة الإعاقة الموجودة لديهم.
- بحاجة الى كوادر فنية وادارية.
- بناء دورات مياه مهيئة لاستخدام الأشخاص من ذوي الإعاقة.
- بناء مشغل خاص بالعلاج الطبيعي بالاضافة الى ملاعب وألعاب ترفيهية للأشخاص من ذوي الإعاقة.
- تدريب العاملين مع الأشخاص ذوي الإعاقة ورفع كفاءتهم بالاضافة الى تعيين مرشدين نفسيين.
- توعية الأهل من خلال محاضرات أو ورش عمل.
- فتح مشاريع انتاجية للأشخاص ذوي الإعاقة المؤهلين للعمل.
- تأمين موارد مالية ثابتة للجهات التي تتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.
- دفع حوافز مالية للشخص من ذوي الإعاقة أثناء فترة تدريبه المهني.
- توفير حافلة (باص) لنقل الأشخاص ذوي الإعاقة من وإلى المعهد.
- توسيع نطاق خدمة معهد تدريب المشاريع ليقدم خدمات للأشخاص من ذوي الإعاقة من لواء الكورة.

*مستشفى أبي عبيدة الحكومي:

يقع المستشفى بالقرب من مدخل منطقة المشارع ، حيث تم الوصول الى المستشفى في تمام الساعة ١٠:٣٠ صباحاً وتم استقبالنا من قبل الدكتور أمجد البشتاوي/ مساعد المدير حيث قام الدكتور أمجد بتزويدنا بمعلومات عن المستشفى من ناحية الكادر الوظيفي واحتياجات المستشفى كما تم أخذ جولة ميدانية برفقة الدكتور أمجد مرافق المستشفى للاطلاع على البنية التحتية ومدى ملائمتها للأشخاص ذوي الاعاقة وتم ملاحظة ما يلي:

- المستشفى من المكارم الملكية للمنطقة ويتسع لـ (٦٥) سرير فقط.
- نطاق خدمة المستشفى بالنسبة للمنطقة الجغرافية يمتد من مثلث الزميلية جنوباً الى مثلث كفرنجة شمالاً
- أعداد الكادر الوظيفي في المستشفى وتوزيعهم:
 - قسم الصيدلية : صيدلاني عدد (٢) مساعد صيدلي عدد (٤).
 - مساعد فني تخدير وانعاش عدد (٨).
 - مساعد فني علاج طبيعي عدد (٣).
 - مساعد فني أشعة عدد (٧).
 - مساعد فني مختبر عدد (٧).
 - فني مختبر عدد (٢).
 - مراقب صحة عامة عدد (٤).
 - فني صحة عامة عدد (٢).
 - ممرض قانوني عدد (٤٧) موزع على النحو التالي : ذكور (١٩) اناث (٢٨).
 - مساعد ممرض عدد (٣٢) موزع على النحو التالي : ذكور (١٦) اناث (١٦).
 - ممرض مشارك عدد (١١) موزع على النحو التالي : ذكور (٤) اناث (٧).
 - قابلة قانونية عدد (٢٢).
 - سجلات طبية عدد (٤).

● مأمور مقسم عدد (٦).

● محاسب عدد (٧).

● سائق عدد (١٥).

➤ اختصاصات الأطباء الموجودة في المستشفى:

● اختصاص جراحة عامة عدد (٣) و (٢) مقيمين

● اختصاص أطفال عدد (١) و (٣) مقيمين

● اختصاص نسائية وتوليد عدد (١) و (٣) مقيمين

● أطباء تخدير مقيمين عدد (٣)

● أطباء باطني مقيمين عدد (٤)

● طبيب عيون عدد (١) مقيم مؤهل

● أطباء عظام مقيمين عدد (٣)

● طبيب اذنية عدد (١) سيحال للتقاعد بعد شهر

● طبيب أسنان عدد (١)

● العيادات الثابتة في المستشفى :

● باطني

● جراحة عامة

● عيون

● اذنية

● عظام

● نسائية

● أطفال

● أسنان

- عيادات خارجية تغطى من مستشفى الأميرة بسمة:
- عيادة مسالك بولية تغطى من طبيب يوم الاثنين
- عيادة الجلدية تغطى يوم طبيب يوم الخميس
- عيادة التنفسية تغطى من طبيب يوم السبت
- يوجد (٢٨) مريض كلى بينما يوجد (٩ وحدات) غسيل كلى واحدة منهم احتياط تم جدولة جلستين اسبوعيا لكل مريض على الرغم من حاجة البعض لثلاث جلسات.
- وقد يقوم المستشفى بتحويل المرضى الى القطاع الخاص وبتكلفة قد تصل الى (١٥٠ دينار) تغطى من قبل وزارة الصحة اذا كان الشخص مؤمناً.
- يغطي المستشفى الحالات المؤمنة عسكريا ونظراً لعدم كفاية الاختصاصات الموجودة في مستشفى أبي عبيدة يذهب المرضى لمستشفى ايدون العسكري في عجلون.
- يوجد (٤) سيارات اسعاف فقط في مستشفى أبي عبيدة واحدة منها معطلة.
- تم الاستفسار عن اضراب المستشفى فأفاد الدكتور أمجد البشتاوي أن المستشفى يقوم باستقبال حالات الادخال ويقدم المعالجة من خلال صرف الوصفات الطبية واستقبال الامراض المزمنة وحالات الطوارئ والتحويل لمستشفى مركزي آخر.
- تم افادتنا أن حالة الاضراب تعود للمسميات الوظيفية لدى وزارة الصحة حيث أن هنالك العديد من الاطباء تحت مسمى (مقيم مؤهل) حيث أنهى أربع الى خمس سنوات حسب الاختصاص الا أنهم لم يحصلوا على البورد الاردني وبالتالي لم يحصلوا على لقب الاختصاص ويحتفظوا بلقب طبيب مؤهل وليس اختصاصي وعلى الرغم من ممارستهم لوظيفة المختص الا أنه ليس لديهم حماية قانونية لدى حدوث أية مضاعفات أو أخطاء طبية.
- تم زيارة المصبغة المصممة للتعقيم حيث تبين أنه موجودة في هنجرومعظم الآلات الموجودة فيه معطلة ولايوجد امكانية لتعقيم الشراشف والادوات كما هو مفترض.
- يوجد أربعة مولدات كهرباء واحد منه مستهلك وتم احضاره من محافظة الكرك.
- يوجد مكيفات مركزية للمستشفى عدد (١١) بقدرة ٣٠ - ٤٠ طن.

- خلال وجودي بالزيارة انقطعت الكهرباء مرتين متتاليتين ولدى الاستفسار أفاد الدكتور أمجد وبعض العاملون أن هذا الانقطاع الرابع خلال هذا اليوم.
- لا يوجد تصوير طبقي في المستشفى.
- لا يوجد مفرزة أمنية في المستشفى لحماية الأطباء من أية اعتداءات محتملة.
- المستشفى بحاجة لعديد من الأجهزة والادوات.
- صيدلية المستشفى بحاجة الى علاج للفطريات وقطرات عيون لعلاج الكلوجوما بالاضافة الى مضادات حيوية للعيون كون هذه الادوية يتم صرفها فقط للمستشفيات المركزية وليس الطرفية.

*المدارس الحكومية:

- على أثر زيارة لمديرية التربية والتعليم في المشاريع وتزويدنا ببيانات للاطفال من ذوي الاعاقة الملتحقين في المدارس الحكومية تم زيارة المدارس التي يوجد بها أكثر من طالب واحد وتبين ما يلي:
- معظم مباني المدارس بحاجة الى صيانة.
 - بحاجة الى توفير ترتيبات تيسيرية لدمج الاطفال من ذوي الاعاقة وبخاصة الاعاقة الحركية والتي تشكل قد تزيد عن (٤٠%) من الاعاقات في المنطقة.
 - المدارس تخلو من الكوادر المتخصصة أو المدربة على التعامل مع الاشخاص من ذوي الاعاقة.

*مكتب الأحوال المدنية:

- المكتب موجود في الطابق الثاني تم مقابلة السيد علي بشتاوي مساعد المدير.
- المكتب بحاجة لكرسي متحرك لمساعدة الاشخاص من ذوي الاعاقة الحركية على التنقل حيث يقوم موظفي المديرية بحمل الاشخاص الذين يحضرون مع مرافقين لعدم وجود رمبة مهيئة.
 - المكتب لا يصدر جوازات سفر بسبب سياسة لدى الاحوال المدنية مما يضطر كافة الاشخاص ومنهم ذوي الاعاقة على الذهاب الى مكتب الشونة

*مديرية الدفاع المدني:

تم لقاء عدد من موظفي المديرية وتم ملاحظة ما يلي:

- عدم توفر شوارع وبنية تحتية مناسبة تؤخر وصول المسعفين لحالات الطوارئ لمدة تصل احيانا الى ساعة ونصف
- افادت المديرية بان هنالك حالات دعس في الشوارع لذوي الاعاقة الذهنية .
- لا يوجد تسهيلات بيئية في الشوارع بنسبة ٩٠% .
- وجود قوارض وعقارب وأفاعي وحشرات تؤثر على الصحة العامة للمواطنين للانتشارها على الاطعمة
- تأتي المياه أيضا في يوم واحد فقط مما يؤدي الى عدم امتلاء الخزانات وحيث أن المنطقة من المناطق الزراعية المحتمل فيها اندلاع الحرائق فهذا يعتبر من المهددات
- مدخل مركز الدفاع المدني بحاجة الى اشارة ضوئية
- لا يوجد صرف صحي في كافة المنطقة
- يوجد ثلاث سيارات اسعاف فقط لاسعاف اهالي المنطقة
- يوجد حالات غرق في الشريعة لعدم وجود سور استنادي
- يوجد بنك واحد وهو بنك الاسكان يخدم كافة المنطقة
- لا يوجد صيدليات مداومة ٢٤ ساعة

الفصل الرابع: تحليل النتائج

أظهرت نتائج المسح تنوعاً وشمولية في الحاجات والمتطلبات الأساسية في حياة الأسر عامة والأشخاص ذوي الإعاقة خاصة، ونحاول في هذا التحليل أن نجمل هذه الاحتياجات مبوبة حسب القطاعات المختلفة بما يتسنى التوجيه لأصحاب العلاقة على توفيرها كل بحسب اختصاصه ومجال العمل المتناط به.

أولاً: القطاع الصحي:

توفير مركز صحي شامل، حيث يعد من أبرز الاحتياجات للأسر في منطقة المشارع وللأشخاص ذوي الإعاقة حاجة ملحة في توفير مركز صحي شامل متعدد الاختصاصات يقدم الخدمات المتخصصة في التقييم والتشخيص للحالة عامة وللأشخاص ذوي الإعاقة خاصة وإجراء التدخل الطبي السريع بما يضمن سلامة الأشخاص القاطنين في المنطقة ويخفف عنهم عناء الانتقال إلى مناطق أبعد في محافظة اربد أو في لواء الأغوار الشمالية.

كما يتوجب على هذا المركز أن يكون في مكان متوسط يسهل الوصول إليه ويتضمن بيئة ميسرة للوصول. بالإضافة لتوفير المرافق الصحية اللازمة والترتيبات التيسيرية والخدمة طوال فترة اليوم، فضلاً عن خدمة الطوارئ وباص مجهز لنقل الحالات المستعصية ليكون داعماً لعمل فريق الدفاع المدني في المنطقة. بالإضافة لضرورة وجود صيدلية مناوبة توفر العلاج المجاني للمراجعين كون المنطقة من المناطق الأشد فقراً وتعد تكاليف العلاج مرتفعة على سكان المنطقة، في حال توفر العلاج أصلاً.

ثانياً، القطاع التنموي:

أكد المسح الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة حاجة المنطقة لمركز متخصص في مجال التأهيل المجتمعي يقدم خدمات التوعية والتعليم والتأهيل المهني للأشخاص ذوي الإعاقة، كما يوفر الاختصاصات اللازمة من خدمات مناسبة للعلاج الطبيعي والوظيفي والنطقي، بالإضافة إلى عيادة

للإرشاد النفسي والأسري للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرههم، من خلال إدارة متخصصة في هذا المجال وبحسب الممارسات المهنية المتخصصة في هذا المجال.

وتؤكد الدراسات المسحية التي أجريت للأسر في عينة التقرير ضرورة توفير مشاريع إنتاجية وفرص عمل للشباب من خلال المناطق الصناعية أو المشاريع الاقتصادية التشغيلية أو دعم المشاريع الصغيرة فالأشخاص ذوي الإعاقة في سن العمل تصل نسبتهم (٤٨%) من أصل (٥٧٠) شخصاً، مما يؤكد ضرورة تدريبهم ثم توظيفهم بحسب القدرات المتوفرة لديهم، وهي قضية الدراسة الأساسية التي يطالب بها المجتمع المحلي فضلاً عن الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم.

كما يعد من الطلبات الأساسية ضرورة تأكيد الحاجة لدعم صندوق المعونة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة بغض النظر عن فئة الأعاقة وضرورة دعم الصندوق لرفع قيمة المعونات الشهرية المقدمة للأشخاص والأسر، بالإضافة لضرورة توفير مبالغ مساعدات نقدية لأسر التقرير التي طالبت بها لتسديد الديون المتراكمة وفواتير المياه والكهرباء والديون الأخرى المترتبة على نفقات العلاج وتوفير المستلزمات والمستهلكات اليومية من فوط صحية وأية أمور أخرى.

كما أكد المسح ضرورة توفير مكان مناسب لمكتب التنمية الاجتماعية يوفر لهم التسهيلات البيئية لسهولة الوصول ومتابعة المعاملات المختلفة وتلبية احتياجات الأسر والأفراد المتعددة وبما يضمن سهولة تحقيقها دون معاناة.

ثالثاً: القطاع التعليمي:

يوفر المسح الاحتياجات المتعددة للمدارس ضمن ثلاثة محاور لتكون المدارس دامجة للأشخاص ذوي الإعاقة، فمن الضروري توفير ترتيبات تيسيرية لهذه المدارس لاستقبال الطلاب في مرحلة التعليم والذين يصل أعدادهم إلى (١٣٢) شخصاً وبنسبة (٢٣%) من العدد الإجمالي. بالإضافة إلى ضرورة توفير الكوادر المدرية والمتخصصة للتعامل مع هذه الفئات. كما لا بد من التأكيد على إجراء الصيانة اللازمة وتوفير الوسائل التعليمية الخاصة لهذه المدارس لتتمكن من أداء دورها على أكمل وجه. كما اقترحت الأسر بناء كلية جامعية في المنطقة لخدمة المنطقة باختصاصات مرتبطة بسوق العمل تحوي مكتبة عامة وحدائق وأندية وملاعب.

رابعاً: قطاع الأشغال العامة والبلديات:

يؤكد الناس في احتياجاتهم على أن المنطقة غير مخدمومة بشكل كبير في البنية التحتية ومن المهم توفير تعبيد للشوارع والأرصفة ليتمكن الأفراد من التنقل بأمان بالإضافة لمراقبة لنظافة الشوارع والمياه وعلاج مشكلة انقطاع الكهرباء المتكرر. كما من الممكن توفير حديقة عامة وتجميل المنطقة وتوفير الكهرباء بأسعار منخفضة كون المنطقة وأهلها يعتمدون على التكييف طوال فترة الصيف الحار بحسب منطقة الشونة الحارة نسبياً.

كما لا بد من توفير مرافق حكومية بتسهيلات بيئية ميسرة لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة وبخاصة مكتب الاحوال المدنية والتنمية الاجتماعية وغيرها من المؤسسات التي يراجعها المواطنين وكبار السن باستمرار.

الفصل الخامس: التوصيات

يوصي المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بما يلي:

١. فتح مركز تأهيل مجتمعي شامل يقدم مجموعة من الخدمات التوعوية والتعليمية والتدريب المهني للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم.
٢. فتح مركز صحي شامل للمجتمع المحلي وعيادة للطوارئ وصيدلية مناوبة لتقديم العلاج اللازم للحالات الطارئة. بالإضافة إلى مركز يوفر خدمات الكشف المبكر عن الإعاقة والتقييم والتشخيص لحالات الإعاقة المختلفة، ويحتوي على تقديم الخدمات المساندة من علاج طبيعي ووظيفي ونطقي، غيرها من الخدمات.
٣. توسيع خدمات صندوق المعونة الوطنية وتقديم الدعم اللازم لتقديم الأجهزة الطبية المساندة وبشكل دوري، مثل: الكراسي المتحركة والكهربائية، الأسرة الطبية وفرشات التفرحات، السماعات الطبية، وغيرها من الأجهزة الأخرى.
٤. تنفيذ مشروع سكن كريم بالمنطقة يوفر مساكن للأسر ذوي الإعاقة وللأسر التي تحتاج منازلها للترميم، يشمل بيئة تتضمن الترتيبات التيسيرية اللازمة لتنقل الأشخاص ذوي الإعاقة والخدمات المتعددة.
٥. تنفيذ مشاريع إنتاجية تكفل توظيف الشباب في المجتمع المحلي والأشخاص ذوي الإعاقة بحسب المهارات التي تتوفر لديهم، وبخاصة الأشخاص الذين لا يستطيعون العمل إلا ضمن شروط بيئة عمل مهياة وداعمة.
٦. تهيئة المرافق الحكومية والمدارس في المنطقة لتناسب دمج الأشخاص ذوي الإعاقة، وبخاصة الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية.
٧. تدريب الكوادر العاملة في مختلف المؤسسات الحكومية على التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة وضمن محددات القانون الجديد لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.